GENDER JUSTICE & SECURITY
A GCRF HUB

النوع الاجتماعي والعدالة والأمن: التحديات الهيكلية والابتكارات النسوية والمستقبل الراديكالي

ملخص التقرير

النوع الاجتماعي والعدالة والأمن: التحديات الهيكلية والابتكارات النسوية والمستقبل الراديكالي

المركز التعاوني للبحوث حول النوع الاجتماعي والعدالة والأمن التابع لصندوق المملكة المتحدة للأبحاث والابتكار

ملخص التقرير

© 2024، المركز التعاوني للبحوث حول النوع الاجتماعي والعدالة والأمن التابع لصندوق المملكة المتحدة للأبحاث والابتكار. رخصة المشاع الإبداعي BY-NC 4.0. يمكن الاطلاع على الرخصة عبر الرابط: https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0. تمت كتابة هذا النص بالتعاون مع 150 عضوًا من المركز. لمزيد من التفاصيل، يمكنكم الاطلاع على التقرير الكامل عبر www.TheGenderHub.com

يمنح المؤلفون أيضًا ترخيصًا للأستاذة كيرستن أينلي والأستاذة كريستين تشينكين للتصرف نيابة عنهم للإجابة على الاستفسارات والطلبات المتعلقة باستخدام العمل خارج شروط الرخصة. يُرجى التواصل معهما عبر البريد الإلكتروني contact@thegenderhub.com أو عبر عناوين البريد الإلكتروني المؤسسية الخاصة بهما. تبقى حقوق الطبع والنشر الخاصة بالصور محفوظة للمصورين.

هذا الملخص للتقرير هو نتاج المركز التعاوني للبحوث حول النوع الاجتماعي والعدالة والأمن، الممول من صندوق التحديات العالمية للأبحاث التابع لصندوق المملكة المتحدة للأبحاث والابتكار (UKRI)، برقم المنحة AH/S004025/1.

التصميم: كلير هاريسون وويست 9 ديزاين. الرسوم التوضيحية: هيفاء شلبي. الطباعة: برينت لميتيد - 4.

النوع الاجتماعي والعدالة والأمن:
التحديات الهيكلية والابتكارات
النسوية والمستقبل الراديكالي

ملخص التقرير: اهم النتائج والتوصيات

المحتويات

مركز النوع الاجتماعي والعدالة والامن _____ 2

تقرير المركز _____ 3

التحديات الهيكلية _____ 3

نتائج وتوصيات بحث المركز _____ 3

طرق جديدة للمضيء قدما _____ 11

تأملات وتوصيات على مستوى المركز _____ 12

نداء العمل حسب سياق البلدان _____ 14

مركز النوع الاجتماعي والعدالة والامن

> "عالم اخر ليس ممكنا فحسب، بل انها في طريقها اليه بالفعل ... في يوم هادئ أستطيع سماع أنفاسها"
>
> ارونداتي روي، حديث الحرب، 2003.

يعالج مركز النوع الاجتماعي والعدالة والأمن بعضاً من أكثر المظالم إلحاحاً في العالم. فالصراع والعنف القائم على النوع الاجتماعي لهما عواقب مدمرة وطويلة الأجل على الأفراد والأسر والمجتمعات. كما أنها تعيق بشدة تحقيق أهداف التنمية بنجاح على الصعيد الدولي. المركز عبارة عن شبكة بحثية متعددة التخصصات وعابرة للحدود الوطنية تعمل مع المجتمع المدني المحلي والعالمي والممارسين والحكومات والمنظمات الدولية لمواجهة هذه التحديات والمضي قدماً في تحقيق الهدف الخامس من أهداف التنمية المستدامة بشأن المساواة بين الجنسين؛ والهدف السادس عشر من أهداف التنمية المستدامة بشأن السلام والعدالة والمؤسسات القوية؛ وتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة من خلال إنشاء معارف وشبكات جديدة، بما في ذلك أكثر من 200 منشور ومخرجات بحثية. يعمل المركز على إيصال أصوات النساء والفئات المهمشة ودفع عجلة التغيير في السياسات المحلية والعالمية والإصلاح المؤسسي.

يضم المركز أكثر من 40 منظمة شريكة و38 مشروعا بحثيا و150 عضواً حول العالم. وتكمن حداثة المركز في طموحه المتعدد التخصصات، واطاره النسوي، واتساع نطاق التحليل المقارن الذي انتجه ورؤيته لنهج شامل لاعتبارات المساواة بين الجنسين والعدالة المستدامة في أوقات النزاعات وما يليها. يدير المركز مجموعة تنفيذية من الباحثين العالميين البارزين في مجال العدالة بين الجنسين، ويسترشد بمجموعة من أخلاقيات البحث النسوية الأساسية، ويدار من مركز المرأة والسلام والأمن التابع لكلية لندن للاقتصاد والعلوم السياسية. وهو واحد من اثني عشر مركزاً بحثياً متعدد التخصصات ممولاً من قبل مركز المملكة المتحدة للبحوث والابتكار من خلال صندوق بحوث التحديات العالمية.

النوع الاجتماعي والعدالة والأمن: التحديات الهيكلية والابتكارات النسوية والمستقبل الراديكالي هو تجميع للنتائج والتوصيات الرئيسية للمركز على مستوى المواضيع والمشاريع وعلى المستويات الوطنية و مستوى المركز بأكمله. وقد تم تأليفه بشكل جماعي من قبل أعضاء المركز، وهو يسلط الضوء على التحليلات والتأملات على مستوى المركز، والنتائج والتوصيات من المسارات والمشاريع، وأصوات أعضاء المركز الفردية. وينقسم التقرير إلى أقسام حول التحديات الهيكلية وأبحاث المركز وسبل جديدة للمضي قدماً، ويرد أدناه ملخص لكل منها. يمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن المركز وأعضائه على موقعه الإلكتروني: www.TheGenderHub.com.

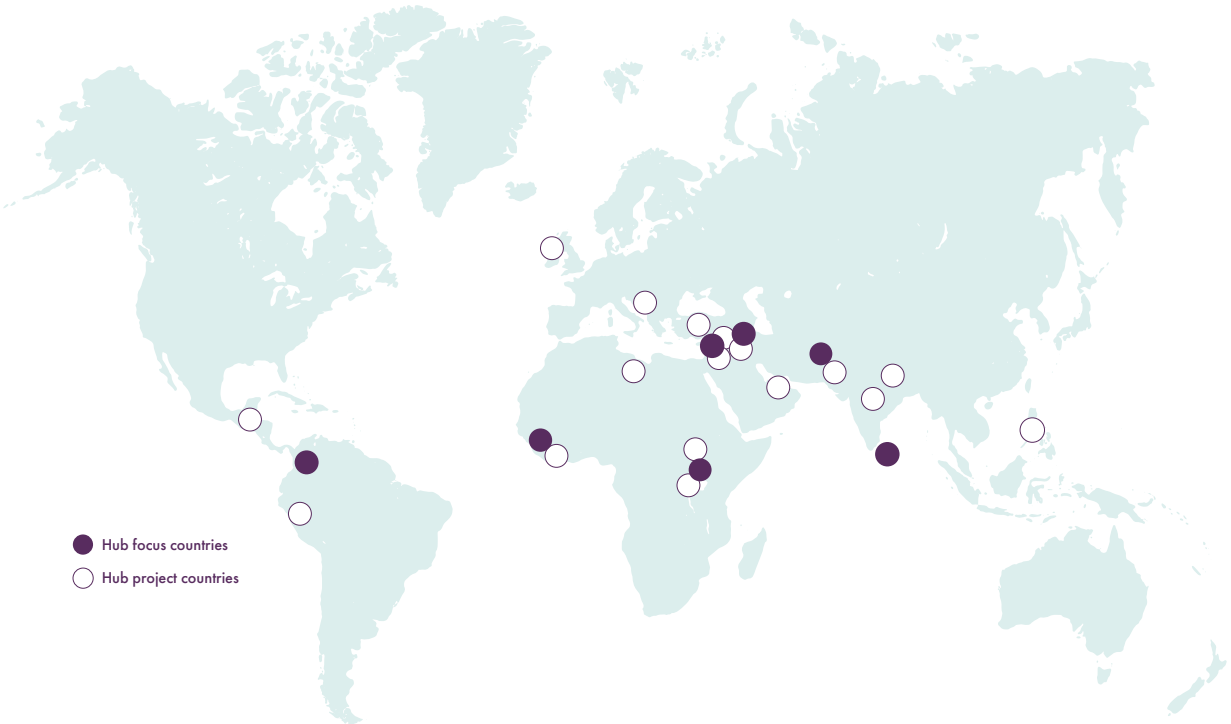

تقرير المركز

التحديات الهيكلية

وضعت الأمم المتحدة أطرًا قانونية واسعة النطاق للنهوض بالمساواة بين الجنسين والعدالة والأمن، وقبلت الدول التزامات تم تعزيزها من قبل هيئات معاهدات حقوق الإنسان والإجراءات الخاصة لمجلس حقوق الإنسان. بالإضافة إلى ذلك، وُضعت مبادرات سياسية، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن في القرن الحادي والعشرين، والتي ينبغي أن تؤدي إلى تحقيق العدالة بين الجنسين والسلام الشامل. ومع ذلك، لا توجد دولة في طريقها إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وأظهر مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أنه غير قادر على تنفيذ أجندة المرأة والسلام والأمن في النزاعات المعاصرة. ويبحث القسم الأول من التقرير في العقبات الهيكلية التي تحبط تحقيق تحسينات ذات مغزى في حياة النساء والفئات المهمشة في السياقات المتأثرة بالنزاعات التي أُجري فيها بحث المركز. ويحدد التحليل الطرق التي يعمل بها النظام الأبوي والرأسمالية والاستعمار والعسكرة معًا لتشكيل مشهد النوع الاجتماعي للنزاعات والأزمات، مما يخلق بيئة معادية للبحوث مثل تلك التي أجريت من خلال المركز، ويؤدي إلى استمرار رد الفعل العنيف بين الجنسين ويعيق التقدم نحو المساواة بين الجنسين والعدالة والأمن.

نتائج وتوصيات بحث المركز

يستكشف القسم الثاني من التقرير عمل المركز بمزيد من العمق والتفصيل. أُجريت أبحاث المركز من خلال 38 مشروعاً مستقلاً تحت ستة محاور بحثية: التحول والتمكين؛ وسبل العيش والأرض والحقوق؛ والذكورة والجنسانية؛ والهجرة والنزوح؛ والأطر القانونية والسياسات؛ والابتكار المنهجي. عملت المشاريع في سبعة بلدان محورية: أفغانستان، وكولومبيا، وكردستان العراق، ولبنان، وسيراليون، وسريلانكا، وأوغندا، وكولومبيا، وكردستان العراق، ولبنان، وسيراليون، وسريلانكا، وأوغندا، بالإضافة إلى أكثر من عشرة بلدان أخرى في أفريقيا وأمريكا الجنوبية، وأوروبا، والشرق الأوسط، وآسيا. يحدد الفصل الثالث موقع عمل المركز جغرافيًا من خلال تحديد التحديات الرئيسية والنتائج والتوصيات لكل بلد من البلدان التي يركز عليها المركز. أما الفصول من الرابع إلى التاسع فتحدد الأسئلة المحركة في كل مسار بحثي ثم تقدم ملخصات للمواضيع والأساليب والنتائج والتوصيات لجميع مشاريع المركز ضمن هذه المسارات. وترد أدناه التوصيات الرئيسية المنبثقة عن كل مسار بحثي.

هيكل البحث في مركز النوع الاجتماعي والعدالة والأمن

مسار البحث	قسم التقرير	المشروع	حالات الدول
Transformation and Empowerment	4.2	Addressing Post-Colonial Legacies in Transitional Justice	Colombia, Northern Ireland
	4.3	Culture and Conflict	Afghanistan, India, Pakistan, Sri Lanka
	4.4	Gender, Governance and Peacebuilding	Jordan, The Philippines, Sri Lanka
	4.5	Legacies of the Disappeared	Colombia, Sri Lanka
	4.6	Political Economy of Reconciliation	Colombia
	4.7	The Potentialities and Politics of Transformation	Sri Lanka
	4.8	Social and Economic Rights in Transition	Northern Ireland
	4.9	Women's Political and Economic Empowerment	Colombia
	4.10	Women's Rights after War	Bosnia-Herzegovina, Colombia, Iraq, Nepal, Sri Lanka, Rwanda
Livelihood, Land and Rights	5.2	Beyond War Compensation	Uganda
	5.3	Land Policy, Gender and Plural Legal Systems	Sierra Leone
	5.4	Land Reform, Peace and Informal Institutions	Colombia
	5.5	When Women Do Not Own Land	Sri Lanka

مسار البحث	قسم التقرير	المشروع	حالات الدول
Masculinities and Sexualities	6.2	Changing SOGIE in Conflict, Peace and Displacement in the MENA Region	Lebanon, Turkey, Syria
	6.3	Cross-Border Wars, Sexuality and Citizenship	Uganda
	6.4	Men, Peace and Security	Cross-Cutting
	6.5	Sex, Love and War	Uganda
	6.6	Sexuality, Work and Gender Relations in Peacekeeping Missions	Bosnia, Democratic Republic of the Congo, Sierra Leone, South Sudan
	6.7	Transitional Masculinity, Violence and Prevention	Kurdistan-Iraq
Migration and Displacement	7.2	Gender and Forced Displacement	Afghanistan, Kurdistan-Iraq, Pakistan, Sri Lanka, Turkey
	7.3	Gendered Dynamics of International Labour Migration	Kurdistan-Iraq, Lebanon, Pakistan, Turkey
	7.4	Return, Reintegration and Political Restructuring	Afghanistan, Kurdistan-Iraq, Pakistan, Sri Lanka
Law and Policy Frameworks	8.2	Donor Funding and WPS Implementation	Colombia, Nepal, Northern Ireland
	8.3	Feminist Security Politics	Cross-Cutting
	8.4	Funding Transitional Justice	Cross-Cutting
	8.5	Gender and Conflict Transformation	Cross-Cutting
	8.6	Gender and Transitional Justice in Sri Lanka	Sri Lanka
Methodological Innovation	9.2	From Female Combatants to Filmmakers	Colombia, Uganda
	9.3	The Global Wellbeing and Resilience Index	Cross-Cutting
	9.4	Innovative Methodologies and Methodological Innovation	Cross-Cutting
	9.5	Narrating (In)Security	Sri Lanka
	9.6	Rights Research with Social Media	Cross-Cutting
	9.7	The Stories of Research	Cross-Cutting

التحول والتمكين

ينصب تركيز هذا المسار على استكشاف مفاهيم "العدالة الانتقالية" و"التمكين" في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات، بهدف فهم من يتم تمكينه وكيف يتم ذلك، والتحديات التي يواجها أولئك الذين يسعون إلى التمكين، عملياً ومؤسسياً، في مجتمعات متعددة تعاني من النزاعات وما بعد النزاعات. وتشمل النتائج والتوصيات الرئيسية المستخلصة من هذا المسار ما يلي:

- **عدم كفاية الإصلاحات في مجال حقوق المرأة وغياب التغيير المؤسسي:** كانت الإصلاحات القانونية والسياسية والتغييرات المؤسسية التي تتناول حقوق المرأة غير كافية في سياقات النزاع، ولم تتضمن تحليلات متعددة الجوانب.
- **الموروثات الاستعمارية في العدالة الانتقالية:** تحتاج آليات العدالة الانتقالية إلى معالجة الموروثات الاستعمارية، مع الاعتراف بتأثيرها الهيكلي طويل الأمد على مشاركة المرأة والرجل في مختلف جوانب المجتمع.
- **تشكل عدم الرغبة السياسية في تنفيذ آليات العدالة الانتقالية تحدياً كبيراً:** غالبًا ما تواجه هذه الآليات، التي تعد جزءًا لا يتجزأ من معالجة المظالم التاريخية وتعزيز المصالحة، مقاومة بسبب البيئة المستقطبة التي أوجدتها القوى السياسية. ونتيجة لذلك، لا تزال حقوق الضحايا وسبل الانتصاف للضحايا غير مستوفاة، مما يسلط الضوء على عقبة حاسمة أمام التنفيذ الفعال للعدالة الانتقالية.
- **تعقيدات المصالحة:** المصالحة في مجتمعات ما بعد النزاع معقدة ومتعددة المستويات. يجب أن تراعي جهود المصالحة عوامل مثل العمر والجنس ونوع الإيذاء الذي تعرض له الضحايا. ومن المهم اتخاذ تدابير مصممة خصيصاً لتتماشى مع توقعات واحتياجات السكان المتنوعة.
- **مركزية أصوات النساء:** يجب أن توضع النساء وأصواتهن في صلب التحولات والتدخلات في أوضاع ما بعد الحرب. ومن الضروري الاعتراف بقدرة المرأة وأهمية مشاركتها في العدالة والأمن، بما يتماشى مع جداول الأعمال الدولية مثل برنامج المرأة والسلام والأمن وأهداف التنمية المستدامة.
- **استخدام الثقافة في معالجة الصراعات:** يمكن أن تكون المساعي الثقافية بمثابة مصدر للتعويض والشفاء وتمكين المرأة، مما يساهم في تمكينها اقتصاديًا وتعزيز الحركات النسائية.
- **تأثير جائحة كوفيد-19** على الرغم من التقدم المحرز في البحث والممارسة، فإن جائحة كوفيد-19 تمثل انتكاسة كبيرة. فقد غيرت مسار تحقيق المساواة بين الجنسين، حيث يبدو أن السياسات الوطنية والدولية تتراجع بدلاً من أن تتقدم.

سبل العيش والأرض والحقوق

يركز هذا المسار على التفاعل بين العدالة الانتقالية وعلاقات القوة بين الجنسين والحقوق الاجتماعية والاقتصادية، لا سيما فيما يتعلق بالأرض والملكية. ويدرس البحث التحديات الفريدة التي تواجهها النساء اللاتي غالباً ما يبرزن كربّات أسر بعد انتهاء النزاع، ومع ذلك يعانين من صعوبات في الملكية والحصول على الأراضي بسبب التمييز والإقصاء السابقين. وتشمل النتائج والتوصيات الرئيسية المستخلصة من هذا المسار ما يلي:

- **التعددية القانونية وثغرات التنفيذ:** يؤدي تعايش القوانين العرفية والعامة إلى ثغرات في التنفيذ تؤثر على المرأة بشكل غير متناسب. هناك حاجة للإصلاح القانوني والتحول الثقافي وزيادة الوعي لضمان دعم حقوق المرأة.
- **دور المؤسسات التقليدية وغير الرسمية:** تتمتع المؤسسات التقليدية وغير الرسمية بإمكانيات كبيرة للتوسط في النزاعات على الأراضي ودعم حقوق المرأة، لا سيما في حالات ما بعد النزاع، مما يعزز العدالة بين الجنسين والتماسك الاجتماعي.
- **التحديات في مجال العدالة الانتقالية واستعادة الأراضي:** يتسم تنفيذ تدابير العدالة الانتقالية بالتعقيد، لا سيما فيما يتعلق برد الأراضي. وسيساعد وجود أطر مؤسسية أقوى وعمليات أكثر شفافية في سد الفجوة بين القانون والممارسة.
- **التمكين الاقتصادي والرفاه الاجتماعي:** إن ملكية الأراضي أمر بالغ الأهمية لتمكين المرأة اقتصادياً ورفاهها بشكل عام. ومن الضروري معالجة العوائق التي تحول دون الحصول على الأراضي وملكيتها من أجل النهوض بالمساواة بين الجنسين.
- **الهياكل الأبوية والأعراف الثقافية:** تؤثر الهياكل الأبوية والأعراف الثقافية تأثيراً كبيراً على حقوق المرأة في الأراضي. ومن الضروري بذل جهود لتغيير هذه المعايير وتعزيز المساواة بين الجنسين في إدارة الأراضي.
- **إصلاحات السياسات والحوكمة:** هناك حاجة إلى إجراء إصلاحات في السياسات والحوكمة واتخاذ تدابير لإشراك المرأة في عمليات صنع القرار لضمان المساواة في الحصول على الأراضي.
- **التوعية والمناصرة:** من الضروري رفع مستوى الوعي والدعوة لحقوق المرأة في الأراضي من خلال المشاركة المجتمعية والحوارات مع مختلف الجهات الفاعلة. وينبغي استكمال ذلك بالمساعدة القانونية ودعم النساء في التعامل مع آليات تسوية المنازعات على الأراضي.

الذكورة والجنسانية

يبحث مسار الذكورة والجنسانية في وجهات نظر مختلفة حول مفاهيم الذكورة والجنسانية والعنف، مستكشفًا طرق تطورها وتأثرها بالصراع والمنطقة. وتشمل النتائج والتوصيات الرئيسية من هذا المسار ما يلي:

- **التفكير من خلال الحوار والمناقشات الجماعية المركزة:** إن تعزيز الحوار المجتمعي والمناقشات الجماعية المركزة أمر ضروري في تعزيز التحليل والتفكير النقدي وتقييم الديناميكيات الاجتماعية للعنف والذكورة والقضايا المتعلقة بالنوع الاجتماعي.
- **ملكية المجتمع:** من المهم تطوير الحلول داخل المجتمع وليس من خلال سياقات خارجية. هناك حاجة إلى المزيد من المحادثات على مستوى المجتمع، بقيادة الزعماء الثقافيين والدينيين المحليين والمعلمين والناشطين، حول المعايير الاجتماعية والقضايا القائمة على النوع الاجتماعي، فضلاً عن العمل نحو إنتاج حلول يقودها المجتمع.
- **التمكين من خلال التعبير الإبداعي:** أثبت استخدام أساليب إبداعية متنوعة، مثل ورش كتابة الشعر وأنشطة النصوص الفوتوغرافية، فعاليته في تشجيع التعبير عن الذات وتحدي الصور النمطية والمساعدة في التفكير في القضايا الاجتماعية.
- **بناء القدرات وتغيير السياسات:** يمكن أن يكون التعاون مع الوزراء الرئيسيين في الحكومة من أجل بناء القدرات والتوصية بالسياسات من الطرق الفعالة للتأثير على التغيير المنهجي وتعزيز مراعاة الفوارق بين الجنسين. ومع ذلك، يبقى من الأهمية بمكان الاعتراف بالتردد الكبير داخل الوكالات الحكومية في قبول وتبني التغيير أو تبني نهج جديدة، وغالباً ما يكون ذلك بسبب القيود التنظيمية والضغوط المجتمعية.
- **النهج المتعدد التخصصات:** إن دراسة القضايا الاجتماعية، مثل النوع الاجتماعي والعنف، من خلال عدسة متعددة التخصصات أمر بالغ الأهمية لأنه يوفر رؤى أكثر دقة وديناميكية حول الأسباب الجذرية للمشاكل العميقة. بالإضافة إلى ذلك، فإن تعزيز التعاون بين التخصصات المختلفة يعمل على إثراء وجهات النظر وتعزيز الأثر العام لكل مشروع مع التأكد من القضاء على ازدواجية الجهود.
- **الاستجابات المنسقة:** إن تحقيق المساواة بين الجنسين ليس مسؤولية المنظمات غير الحكومية والناشطين وحدهم، ولن يكون ذلك ممكناً دون مشاركة المجتمع الأوسع نطاقاً. ويتطلب النهج الفعال استجابات منسقة من الحكومة وقطاع المنظمات غير الحكومية والممولين والمانحين ووسائل الإعلام والمجتمع الأوسع.
- **تأثير جائحة كوفيد-19:** زادت الجائحة العالمية من العنف القائم على النوع الاجتماعي ضد النساء والأشخاص ذوي التوجهات الجنسية المتنوعة، وهوية النوع الاجتماعي، والتعبير عنه، والخصائص الجنسية (SOGIESC).

الهجرة والنزوح

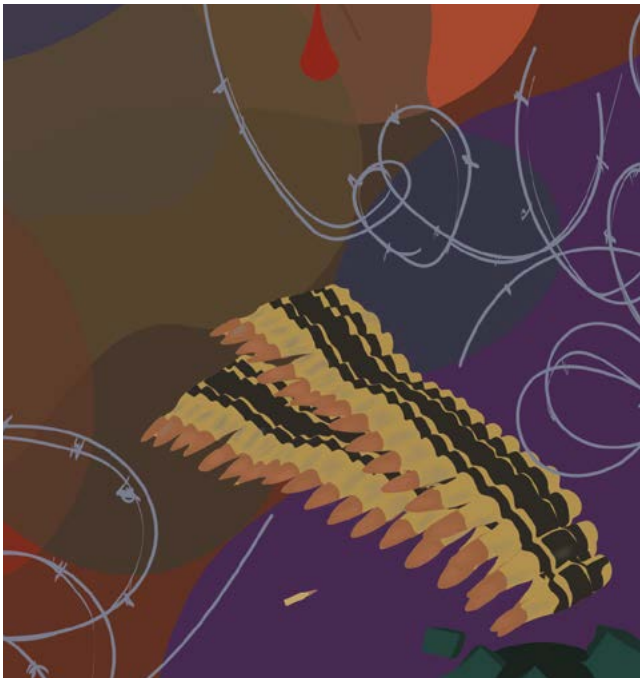

تحلل المشاريع في هذا المسار الجوانب الجنسانية للأشكال المختلفة للنزوح الداخلي والدولي والهجرة في الشرق الأوسط وجنوب آسيا وتقدم توصيات لتطوير سياسات تعالج القضايا الجنسانية التي تتجاوز الخطابات والمبادرات من أعلى إلى أسفل على المستوى الدولي وتعمل مع مجموعات المجتمع والمنظمات المحلية. تشمل النتائج والتوصيات الرئيسية من هذا المسار ما يلي:

- **التفاوت بين الجنسين في الصحة والتعليم:** في جميع السياقات هناك اختلافات عميقة بين الجنسين في الصحة والتعليم، وتفتقر المجموعات النازحة إلى المياه النظيفة والظروف المعيشية الصحية والصحة الإنجابية.
- **التدريب والتواصل:** هناك حاجة إلى تحسين التدريب والتواصل بشأن السياسات الشاملة للنوع الاجتماعي على المستوى الدولي للحكومات الوطنية والمحلية، لتحسين الوعي وفهم أهمية تحليل الوع الاجتماعي في سياسات التهجير القسري والعائدين والهجرة.
- **تنفيذ السياسات:** يجب تنفيذ السياسات الشاملة للنوع الاجتماعي والتدريب على التهجير القسري بشكل أفضل على المستويين الوطني والمحلي.
- **دوافع هجرة العودة:** تشمل العوامل الدافعة للهجرة العائدة الظروف المعيشية السيئة والعنصرية والتمييز (التي ازدادت حدتها خلال جائحة كوفيد-19) في البلد المضيف، وتحسن أو استقرار الأوضاع في البلد الأصلي، مما قد يجعل العودة إما ممكنة، أو مربحة، أو كليهما.
- **الافتقار إلى سياسات العودة والمساعدة:** عدم وجود سياسات تنظيم هجرة العودة والمساعدة يعيق بعض المهاجرين من العودة إلى وطنهم مع محدودية الفرص في سوق العمل والحصول على السكن والتعليم.
- **قوة وكالات التوظيف:** تتمتع وكالات التوظيف بتأثير كبير في تسهيل الهجرة وتيسير الظروف التي تواجهها النساء المهاجرات، وخاصة في البلدان التي لديها أنظمة الكفالة مثل لبنان.
- **عدم المساواة والعنف:** تتقوض قدرة المرأة على التصرف في سياقات الهجرة بسبب أوجه عدم المساواة الهيكلية والعنف الذي يعوق قدرتها على المشاركة في أسواق العمل.
- **الفجوات البحثية:** هناك حاجة إلى مزيد من البحث حول تنوع الهجرة بين الجنسين في بلدان جنوب الكرة الارضية وبذل جهود أكبر لتحسين ظروف المعيشة والعمل للعاملات المنزليات غير المشمولات بقوانين العمل القياسية. وينبغي القيام بذلك مع مجموعات المجتمع المحلي من أجل فهم أفضل للتجارب المعيشية والاحتياجات الخاصة بالنساء المهاجرات في هذه السياقات.

الأطر القانونية والسياسات

يركز هذا المسار على الروابط بين السياسات المحلية والدولية، مع الأخذ في الاعتبار تأثير السياسات والممارسات التي يتم الترويج لها على المستوى الدولي على دول الشمال العالمي وكذلك دول الجنوب. تجمع المشاريع بيانات كمية ونوعية عن آثار سياسات الجهات المانحة والهياكل المؤسسية وأنماط التمويل على العدالة الانتقالية والمرأة والسلام والأمن، وتدرس سجل حل النزاعات الانتقالي وسياسات الحماية المراعية للنوع الاجتماعي حتى الآن. وتشمل النتائج والتوصيات الرئيسية من هذا التيار ما يلي:

- **النوع الاجتماعي ليس "اضافة" فحسب (أو مرادفاً للمرأة):** في العديد من الحالات لا يزال يتم تهميش منظور النوع الاجتماعي في كثير من الحالات، ولا يتم إعطاء الأولوية للبيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والافتراض هو أن إدراج المرأة يعالج" بعد النوع الاجتماعي" لعمليات السلام والعدالة.
- **تأثيرات النوع الاجتماعي على السياسات:** على الرغم من الأولوية الظاهرة لتحقيق العدالة بين الرجال والنساء والاهتمام بالآثار الجنسانية للسياسات على المستوى الدولي، إلا أن العديد من السياسات والممارسات المحلية والدولية لا تزال تحمل تأثيرات عميقة تتعلق بالنوع الاجتماعي.
- **المسائل اللغوية:** من المهم حيثما أمكن تعزيز الفهم المشترك لصناع السياسات للمفاهيم الأساسية، مثل "العدالة"، و"وقت السلم"، و"ما بعد الصراع"، دون فقدان الشكوك الصحية بشأن ما إذا كان "منظومة للسياسات" في المرأة والسلام والأمن يمكن أو ينبغي أن تتماشى مع مثل هذه المعاني المشتركة.
- **التكتم مهم ايضاً:** يجب ان يكون الباحثون على حذر حول من الى من يمكنهم التحدث ومن يريد ان ينصت إليهم في النقاشات المتعلقة بالسياسات، وما هي المواضيع التي يستطيعون طرحها، واي الموضوعات والأشخاص يتم اسكاتهم.
- **تعزيز الأصوات المحلية:** في البيئات المتأثرة بالنزاعات والصراعات، تعتبر المنظمات التي تقوم بأعمال السلام والعدالة على أرض الواقع هي صاحبة المعرفة وينبغي تقديرها على هذا الأساس. إن اختلال موازين القوى ونقص التمويل يؤثران بشكل غير متناسب على المنظمات المحلية ويحدان من وصولها إلى مساحات صنع القرار ويمنحان الجهات الفاعلة في الشمال العالمي امتيازات.
- **الانفصال بين المحلي والوطني والعالمي:** غالبًا ما تكون الجوانب المحلية والدولية لأطر السياسات الرئيسية غير مترابطة بشكل جيد، ولا تجد الجهات الفاعلة المحلية بالضرورة أن الأطر الدولية مثل جدول أعمال المرأة والسلام والأمن مفيدة في عملها اليومي.
- **التمويل الخاضع للمساءلة والشفافية والتشاركية:** تتمتع الجهات الفاعلة الدولية، ولا سيما الجهات المانحة، بتأثير كبير في أعمال العدالة والمصالحة التي تتم بعد انتهاء النزاع، ومع ذلك فإن الوصول إلى البيانات المتعلقة بالتمويل ضعيف.

الابتكار المنهجي

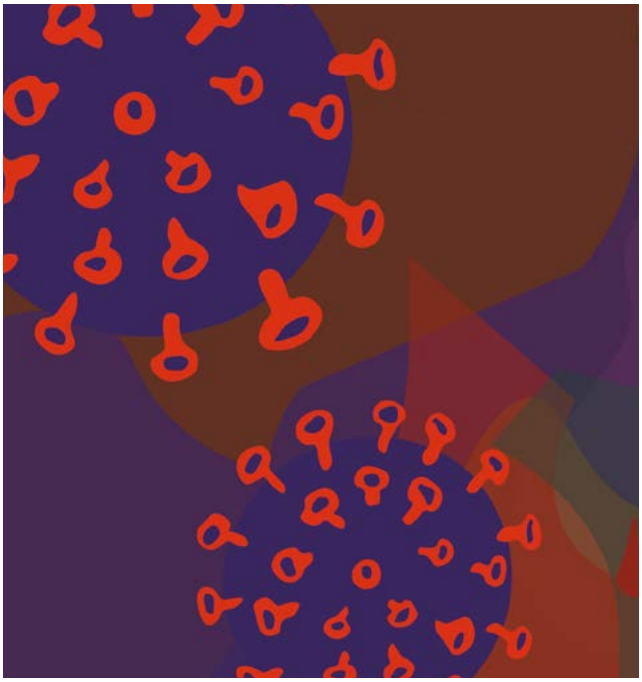

تهدف هذه المشاريع إلى المساهمة في بناء مجتمعات أكثر مرونة وإنصافًا وسلامًا من خلال التقدم المنهجي المبتكر. كما أنها تطور مناهج تشاركية وتعاونية نسوية تتكيف مع السياقات المتغيرة مع الالتزام الدائم بالمبادئ الأخلاقية القوية والحماية. تشمل النتائج والتوصيات الرئيسية من هذا التيار ما يلي:

- **الانعكاسية والعلائقية:** الانعكاسية والعلائقية أمران أساسيان في البحث في هذا المجال. يجب أن تكون المنهجيات ملائمة للسياق، حساسة للصراعات، مدروسة وتعاونية. ينبغي على الباحثين تصميم وإجراء الدراسات بالتعاون مع المجتمعات التي يسعون لخدمتها، مع الاعتراف بالطبيعة الجماعية لتطوير المعرفة.
- **تأثير الأزمات على البحوث:** تختبر الأزمات مثل جائحة كوفيد-19، وتخفيضات الميزانية والاضطرابات السياسية مرونة منهجيات البحث والأطر الأخلاقية. يجب أن يكون الباحثون مستعدين للتكيف والاستجابة لهذه التحديات.
- **المنهجيات المبتكرة:** يمكن أن يؤدي استخدام منهجيات مبتكرة، مثل صناعة الأفلام التشاركية والمناهج القائمة على الفنون، أو إجراء مقابلات عبر الإنترنت مع أفراد لا يستطيعون عادةً المشاركة في مشروع بحثي، إلى تعزيز تأثير البحث ونطاقه، وتعزيز المشاركة والتفاهم بين مختلف الجماهير.
- **الاعتماد على الأساليب التشاركية والمبنية على الفنون:** ينبغي دمج هذه الأساليب في السياقات المتأثرة بالصراع لتسهيل توفير مساحات للمجتمعات لمشاركة تجاربها ومعالجتها، مما يساهم في إجراء أبحاث أكثر أخلاقية وتأثيرًا.
- **تعزيز جهود جمع البيانات:** هناك حاجة إلى زيادة الاستثمار في جمع البيانات، لا سيما في البيئات الهشة والمنخفضة الدخل، لمعالجة الثغرات الحرجة وتحسين تقييم الرفاهية المجتمعية والقدرة على الصمود. هناك حاجة ماسة إلى بيانات مصنفة حسب الجنس والعمر والفئات الرئيسية الأخرى متعددة الجوانب.

طرق حديثة للمضي قدماً

> **"تذكر أن تتخيل وتصنع العوالم التي لا يمكنك العيش بدونها، تمامًا كما تقوم بتفكيك العوالم التي لا يمكنك العيش داخلها."**
>
> روها بنجامين، الخيال: بيان، 2024.

يقدم القسم الثالث من التقرير طرقًا جديدة للمضي قدمًا للباحثين والممارسين وصناع القانون والسياسات والناشطين العاملين من أجل تحقيق العدالة بين الجنسين والسلام الشامل. يستكشف الفصل العاشر المركز نفسه كنموذج للتغيير - ويكشف كيف يمكن لممارسته العملية النسوية المتعددة التخصصات والعابرة للحدود الوطنية والتعاونية أن تدعم التقدم في معالجة التحديات المترابطة المستعصية. وتستكشف هذه الدراسة مزايا ونقاط ضعف وتحديات ومخاطر النموذج النسوي للمركز وممارساته وأخلاقياته، مع تحديد استراتيجيتين للتغلب على التحديات التي تم تحديدها: 1) نسج شبكات من البحوث النسوية الشاملة؛ و2) توقع الاحتكاك والانخراط فيه. وفقط عندما يتم بناء شبكات عبر التخصصات وخطوط الدولة القومية والانقسامات بين الأكاديميين والممارسين، تصبح شبكات مثل المركز قادرة على مواجهة العلاقة بين النظام الأبوي، والرأسمالية، والاستعمار، والعسكرة.

عمل المركز يُظهر قيمة تطبيق النسوية على كافة مراحل البحث، من التصميم إلى النشر. فقد أتاح دمج الأخلاقيات النسوية مع موقف معرفي تعددي مساحة لظهور النسوية في أماكن متعددة داخل المركز، بحيث أصبح المركز ذاته يشبه نظامًا بيئيًا ينسج خيوطه. كما تؤكد تجربة المركز على أهمية توقع الاحتكاكات والتعامل معها بشكل فعّال. يجب على الباحثين النسويين أن يخططوا للاحتكاك من خلال الاستثمار في تطوير ثقافة نزاع بنّاءة متجذرة في سياسات واضحة ومطورة بشكل تعاوني وهياكل دعم لمعالجة التهديدات والتحديات الخارجية وكذلك الخلافات والنزاعات الداخلية. ويتطلب القيام بذلك عملية تضامن ومساءلة محببة لضمان تسخير الاحتكاك كقوة بناءة: طاقة خلاقة تضيء التحديات وتكشف عن إمكانيات جديدة.

يستكشف الفصل الحادي عشر الرؤية الشاملة للمركز ويدعو إلى العمل من أجل مستقبل متغير جذريًا، يتميز بالحقوق القائمة على النوع الاجتماعي؛ والكرامة؛ وغياب العنف؛ والعدالة الاقتصادية والعرقية والاستعمارية؛ والتغيير الهيكلي؛ والحركات العالمية من أجل التغيير الاجتماعي؛ والقوانين والسياسات القوية؛ وبناء السلام الشامل؛ ومستويات عالية من الثقة؛ والسياسة العادلة وأهمية الأمل. يحدد الفصل تسعة مبادئ نشأت عن العمل الجماعي للمركز والتي تنير الطريق نحو المستقبل الذي نتخيله. وترد المبادئ ملخصة أدناه.

افكار وتوصيات على مستوى المركز

Listen More	Keep Talking About Gender	Name the Structural Problems
Weave Feminist Webs	Anticipate and Engage Friction	Centre Activism
Close Implementation Gaps and Fund the Work	Incorporate the Arts and Culture	Expand, Connect and Communicate the Evidence Base

1. المزيد من الاصغاء

أولاً وقبل كل شيء، الاستماع إلى الأشخاص الأكثر تأثراً بالظلم وانعدام الأمن بين الجنسين.

يجب أن يظل تركيز الأصوات والتجارب الحية للنساء والفئات المهمشة في طليعة العمل في مجال العدالة بين الجنسين. وعلاوة على ذلك، هناك حاجة إلى الاستماع إلى طيف من وجهات النظر التي تتجاوز فقاعات الشبكات والحلفاء الحاليين في مجال العدالة بين الجنسين. وفي حين أن الاستماع وحده غير كافٍ، إلا أنه قناة مهمة نحو عملية بناء سلام أكثر شمولاً تركز على خبرات وتجارب الأشخاص الأكثر تضرراً وتدعو تحالفاً واسعاً من أصحاب المصلحة إلى عملية التغيير الاجتماعي.

2. الاستمرار في الحديث عن النوع الاجتماعي

خذ مسألة النوع الاجتماعي على محمل الجد واستمر في طرحها - على المستوى الشخصي والسياسي والمهني.

يمكن أن يكون الحديث عن النوع الاجتماعي في سياقات مثل القانون وصنع السياسات والبحوث والنشاطات معُطلاً، لكن هذا التعطيل ضروري ويمكن أن يكون مولدًا في إحداث التغيير الاجتماعي والسياسي. إن الحديث عن النوع الاجتماعي مهم بشكل خاص وسط صعود الحركات المناهضة للنسوية المستمرة والشديدة حيث تم استغلال النوع الاجتماعي وتم إسكات الخطاب النقدي حول النظام الأبوي، مما يولد تشتت في الاهتمام والموارد.

3. الاعتراف بالمشاكل الهيكلية

إن مشاكل النظام الأبوي والرأسمالية والاستعمار والعسكرة لا بد وأن تُذكر في أروقة السلطة، لأن ما لا يُقال في كثير من الأحيان يصبح غير قابل للجدال أو التشكيك.

لطالما طورت الدراسات النسوية رؤى نظرية وعملية حول أهمية اللغة وكيف تشكل القصص التي نرويها عن المشاكل الاجتماعية عوالمنا الاجتماعية وتصوراتنا؛ مما يؤثر على طريقة تفكيرنا وتصرفاتنا. إن معالجة الانتهاكات الهيكلية المتشابكة والمستعصية على الحل المتمثلة في النظام الأبوي والرأسمالية والاستعمار والنزعة العسكرية تتطلب قواعد العدالة بين الجنسين والإرادة السياسية لتسمية هذا العنف مباشرة.

4. نسج الشبكات النسوية

إن التحديات المستعصية المتمثلة في النظام الأبوي والرأسمالية والاستعمار والنزعة العسكرية مترابطة ومتشابكة. ويجب أن تكون طرق التصدي لها متقاطعة ومتزامنة وشاملة.

يستلزم نسج الشبكة التركيز على الربط - أي الجمع بين وجهات نظر ونهج متعددة من خلال التحليل المتعدد الجوانب، والشراكات العابرة للحدود، والأساليب متعددة التخصصات، والتعاون متعدد القطاعات مع العلماء والممارسين، والناشطين، وصناع القانون، والسياسات.

كما يشير أيضًا إلى قيمة التطبيق الشامل للتفكير والممارسة النسوية في كل خطوة من خطوات عملية البحث والطرق التي تكون فيها أخلاقيات الرعاية النسوية وبناء المجتمع أمرًا أساسيًا. هناك عمل كبير يتعين القيام به مع الجهات المانحة وهيئات التمويل لضمان إمكانية تكرار الدروس المستفادة من مشاريع العدالة بين الجنسين على نطاق واسع مثل المركز على مختلف المستويات في المستقبل.

5 توقع الاحتكاك والتعامل مع معه

يتطلب البحث النسوي التخفيف من حدة التهديدات والتحديات الخارجية والوقاية منها، بالإضافة إلى التعامل البنّاء مع التوترات والتناقضات الداخلية.

يحتاج الباحثون النسويون إلى استباق التحديات والمقاومة الخارجية والتغلب عليها. ويشمل ذلك استثمار الوقت والتمويل والخبرة في إدارة المشاريع والمخاطر، وتحليل ديناميكيات القوة والعلاقات القائمة بين المشاريع والمؤسسات والممولين والمجتمعات الأكثر تأثراً بشكل مباشر. يستلزم البحث النسوي الناجح أيضًا التعامل مع التحديات الداخلية من خلال التركيز على أخلاقيات الرعاية النسوية، والتركيز على أهمية العلاقات، والتغلب على التسويات والمقاومة مع المساءلة المحببة، وتطوير ثقافة الصراع البناء.

6. مركزة النشاط

الاعتراف بالنشاط النسوي ودعمه ووضعه في صميم بحوث العدالة بين الجنسين والنشاط والقانون وصنع السياسات.

يجب إعطاء الأولوية للنشاطات الشعبية في مجال العدالة بين الجنسين وتمويلها وحمايتها. ويتطلب بناء السلام الشامل للجميع اتباع نهجين متزامنين للتغيير الاجتماعي من أعلى إلى أسفل ومن أسفل إلى أعلى، ومن الضروري عدم التقليل من أهمية هذا الأخير أو نزع الشرعية عنه. يتطلب القيام بذلك الاستثمار في التنظيم المجتمعي المحلي والوطني والعابر للحدود الوطنية. ويجب أن يُنظر إلى هذه الأدوار على أنها عمل قيّم وعمل يمكن أن يكون مستقرًا ومستدامًا للمشاركين فيه.

7. سد ثغرات التنفيذ وتمويل العمل

اللغة مهمة، ولكن الافعال أكثر أهمية

وفي حين أن القوانين والسياسات الجديدة قد تكون ضرورية في بعض المجالات، إلا أن التنفيذ الكامل للهيكل القانوني والسياساتي الحالي، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة وجدول أعمال المرأة والسلام والأمن، من شأنه أن يسرع بشكل كبير من التقدم نحو تحقيق العدالة بين الجنسين والسلام الشامل. وهذا يتطلب تمويلاً أكثر جدوى واستدامة وشفافية. في كثير من الأحيان يفشل خطاب من هم في السلطة عن العدالة بين الجنسين في أن يصبح حقيقة واقعة من خلال تنفيذ سياسات ملموسة وتمويل كافٍ. إن تحقيق العدالة بين الجنسين والسلام الشامل يتطلب عملاً، والعمل يتطلب موارد.

8. دمج الفنون والثقافة في المجالات الأخرى

ان الفن والثقافة عنصران مهمين في تحقيق العدالة بين الجنسين والامن، وينبغي دمجهما بشكل هادف في المشاريع والحملات ونظريات التغيير.

ينبغي النظر إلى الممارسات الفنية والثقافية باعتبارها مكونات استراتيجية للعمل من أجل تحقيق العدالة بين الجنسين، والتي يمكن استخدامها لإشراك جماهير متنوعة، بما في ذلك المهنيين المبدعين والجمهور الأوسع. ويمكن أن تكون الأساليب الفنية والثقافية متجاوبة مع السياق ومتعددة الأبعاد لتثقيف وتحليل ومعالجة وشفاء وربط والتعبير ونشر والسعي إلى العدالة وتعزيز التغيير الاجتماعي وتصور مستقبل جديد متغير جذريا. الفنون ضرورية، وليست مجرد ملحق.

9. توسيع قاعدة الأدلة وربطها وتوصيلها

إننا في حاجة إلى المزيد من الأبحاث النسوية، إلى جانب المزيد من البيانات المصنفة حسب الجنس، وشراكات تبادل المعرفة العادلة، واستراتيجيات التواصل البحثي الفعالة والموثرة.

هناك حاجة ماسة إلى إجراء المزيد من البحوث لمعالجة مجموعة واسعة من الأسئلة الرئيسية التي برزت في عمل المركز، فضلاً عن الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب نوع الجنس، والثغرات العالقة في الأدبيات الأكاديمية والتحديات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية الناشئة. بالإضافة إلى ذلك، هناك حاجة إلى مزيد من العمل لربط المعرفة الحالية بشكل أفضل، وكسر الصوامع التخصصية والفجوة بين الباحثين والممارسين وإيصال المعرفة بشكل فعال ومؤثر إلى مختلف أصحاب المصلحة.

نداء العمل حسب سياق البلدان

يتطلب وضع مبادئ المركز التسعة موضع التنفيذ لإحداث تغيير جذري ملموس في المجتمعات المتأثرة بالنزاعات وخارجها. وترد مناقشة نتائج مشاريع المركز من حيث صلتها بالبلدان التي يركز عليها البحث والتوصيات المنبثقة عنها بمزيد من التفصيل في الفصل الثالث، كما يرد أدناه موجز لها.

أفغانستان

مصدر الصورة: فريد إرشاد على أنسبلاش

قبل استيلاء طالبان على السلطة في أغسطس/آب 2021، تركز النتائج الرئيسية في المشاريع العاملة في أفغانستان على انعدام الأمن المادي والاقتصادي والطرق التي تواصل بها النساء والفئات المهمشة توليد سبل العيش والمجتمع في مواجهة الأزمات. وتوثق المشاريع أيضًا التأثيرات المتعددة المرتبطة بالنوع الاجتماعي للنزوح على السكان الأفغان من حيث الصحة والعزلة الاجتماعية والوضع القانوني والقدرة على الوصول إلى التعليم والتوظيف. ومع ذلك، في ظل سيطرة طالبان، لا يمكن تنفيذ العديد من هذه التوصيات بشكل واقعي بسبب سياسات النظام القاسية فيما يتعلق بحقوق المرأة ومشاركتها في الحياة العامة. ومع ذلك، يتم مشاركتها هنا لتوفير إطار للمناصرة المستقبلية، وتوثيق العمل المنجز ومواصلة تسليط الضوء على مناصرة المرأة في الماضي والحاضر.

التوصيات

التوصيات حتى أغسطس 2021

حكومة أفغانستان:

- **التمكين الاقتصادي:** تطوير ودعم البرامج الرامية إلى التمكين الاقتصادي للنساء النازحات، وخاصة في قطاع الحرف اليدوية.
- **البرامج التعليمية:** تنفيذ سياسات وبرامج لمنع الزواج المبكر وتعزيز تعليم الفتيات.
- **الحد من التمييز في التعليم:** مراجعة وتعديل سياسات وممارسات التعليم المجتمعي لمكافحة التمييز على أساس الجنس والعرق واللغة.
- **خدمات الصحة النفسية:** إنشاء خدمات الصحة النفسية التي يمكن للسكان النازحين الوصول إليها، مع التركيز على معالجة الضغوطات الفريدة لهذه المجتمعات وللنساء والفتيات فيها.

وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الدولية والجهات الفاعلة الإنسانية:

- **صحة المرأة:** إعطاء الأولوية لمبادرات صحة المرأة، بما في ذلك خدمات ما قبل الولادة والصحة الإنجابية.
- الاحتياجات الأساسية والصرف الصحي: الدعوة إلى توفير الوصول إلى المياه النظيفة ومرافق الصرف الصحي والأمن الغذائي للتخفيف من الأزمات الصحية.
- **الدعوة إلى السلام والمصالحة:** الدعوة إلى عمليات السلام في أفغانستان، مع التركيز بشكل خاص على إدماج المرأة، مع تشجيع اشراك الشعب الأفغاني الذي يتمتع بالمهارات والخبرة ذات الصلة.
- **التوعية بالحقوق والوصول إلى العدالة:** رفع الوعي وتحسين فهم حقوق المرأة وحقوق اللاجئين وتقديم الدعم في السعي إلى الوصول إليها.

المجتمع الدولي والدول المضيفة:

- دعم المهاجرين والعائدين الأفغان: مساعدة العائدين والمهاجرين الأفغان من حيث توفير فرص العمل والتكامل الاجتماعي ومعالجة الفقر.
- **الانتفاع من المهارات:** تحديد واستخدام مهارات ومؤهلات الخبراء الأفغان، وخاصة النازحين منهم، للمساهمة بشكل إيجابي في مجتمعاتهم المضيفة ووطنهم.
- **الحماية القانونية للمهاجرين:** تعزيز الحماية القانونية للمهاجرين الأفغان، وخاصة النساء، وتسهيل اندماجهم وحصولهم على الخدمات العامة.

توصيات ما بعد أغسطس 2021

الحكومات الخارجية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية:

- **إشراك الخبراء الأفغان وتنظيمهم وتعبئتهم داخل أفغانستان وفي جميع أنحاء الشتات:** لدعم الأفغان في وطنهم وفي المنطقة، يتعين على الأمم المتحدة والدول المضيفة للاجئين والمنظمات من الشتات الأفغاني تطوير سياسات لتحديد الخبراء الأفغان وتحديد أفضل السبل للاستفادة من رأس مالهم الاجتماعي، والإنساني، والثقافي، والاقتصادي.

- **استخدام النفوذ لتحفيز عملية السلام المتوقفة:** يتعين على المجتمع الدولي أن يستخدم أي نفوذ لديه على طالبان للضغط عليهم لبدء عملية السلام المتوقفة والمصالحة مع جميع جوانب المجتمع، بما في ذلك المرأة.

- **تغيير السردية للتركيز على العمل الذي لا يزال ممكناً ودعمه:** في الوضع الحالي، لا تزال الفرص متاحة للنساء للاستفادة من مهاراتهن لإنتاج قيمة مالية. وعلى الرغم من الهجمات العميقة والمتواصلة على حقوق المرأة وأمنها وسبل عيشها، تواصل النساء العمل، وخاصة في الأوضاع التي تسمح لهن بالبقاء داخل المنزل. ولتعزيز هذا العمل، تشكل طرق التجارة بين أفغانستان وباكستان أهمية حيوية. ينبغي للمنظمات الدولية أن تعمل على الحفاظ على طرق التجارة هذه لتمكين السلع، مثل المنتجات الحرفية، من مغادرة البلاد لتوليد الدخل. وينبغي للمنظمات غير الحكومية أن تستمر في دعم العمل الذي يمكن النساء من توليد الدخل.

- **إشراك المرأة والدعوة إلى إشراكها في العمليات السياسية:** تواجه المرأة الأفغانية خطر إقصائها من الحوارات الجارية حول مستقبل وطنها التي يعقدها المجتمع الدولي. إن الاعتراف المحتمل بحركة طالبان في السنوات المقبلة من شأنه أن يجعل من محو هذه الحركة ثمناً باهظاً قد تدفعه الأجيال القادمة من النساء. ويتعين على جميع الجهات المانحة وصناع السياسات أن يحافظوا على المساواة بين الجنسين في صميم أنشطتهم الدعائية وسياساتهم.

- إن الاستجابات للأزمات لا تراعي الفروق بين الجنسين ولابد أن تكون على دراية بالتفاوتات التقاطعية. لقد أوضحت أزمة عام 2021 أن سياسات الحماية التي لا تراعي الفروق بين الجنسين، بما في ذلك الإخلاء والوصول إلى التأشيرات الإنسانية والسلامة ذات الصلة، لا تراعي الفروق بين الجنسين. وأظهرت برامج إعادة التوطين ذات الصلة أيضًا نقصًا في الوعي بالتفاوتات التقاطعية في أفغانستان. وتعالج مجموعة أدوات الأزمات المتعلقة بالتقاطع بين الجنسين التابعة للمركز هذه الفجوة في الفهم ويجب الاستفادة منها وتكييفها في سياقات أخرى.

كولومبيا

حقوق الصورة: هيئة الأمم المتحدة للمرأة (CC BY-NC-ND 2.0)

تدرس المشاريع التي تعمل في كولومبيا تأثير الجوانب المختلفة لعملية السلام والمصالحة. تستكشف المشاريع حدود التمكين السياسي والاقتصادي للمرأة في البلاد، والتفاوت بين التعويضات الرمزية التي تقدمها مؤسسات العدالة الانتقالية والتعويضات المادية التي تحتاجها المجتمعات، وتحديات إعادة الإدماج والإرث الطويل الأمد للاستعمار.

ووجد الباحثون أن عملية استعادة الأراضي غالبا ما تكون بطيئة ومعيبة، وأن هناك انخفاضا مثيرا للقلق في التمويل الدولي والاهتمام بحقوق المرأة وتمكينها والمساواة بين الجنسين.

التوصيات

حكومة كولومبيا

- **سياسات المصالحة المستجيبة:** إنشاء برامج مصالحة تعترف بتعقيدات التجارب الفردية للصراع وتتضمنها، مع التركيز على تقديم تعويضات مادية مستهدفة إلى جانب الأفعال الرمزية.

- **العدالة الاقتصادية للمرأة الريفية:** تعزيز أنظمة الدعم للمرأة الريفية، مثل التعليم وحقوق الأراضي، لمعالجة التفاوتات الاقتصادية وتعزيز المساواة بين الجنسين.

- **استعادة الأراضي بطريقة شفافة وفعالة:** مراجعة وإصلاح عملية استعادة الأراضي مع التركيز على الشفافية والكفاءة، وضمان الاتساق القانوني والنتائج التي تركز على الضحايا.

- **النهج التقاطعي لمؤسسات العدالة:** ينبغي للسلطة القضائية الخاصة للسلام ووحدة الضحايا ولجنة الرصد التابعة للجنة استجلاء الحقيقة والتعايش وعدم التكرار إعطاء الأولوية للنهج التقاطعي في عملهم حيثما أمكن ذلك لفهم وضع الأشخاص المعرضين للخطر بشكل خاص وتوفير آليات مناسبة للإنصاف.

- **الجذور الاستعمارية للعدالة غير المنصفة:** عند تقييم تنفيذ التوصيات النهائية الـ 74 التي قدمتها لجنة التقييم المستقلة، ينبغي للجنة الرصد أن تأخذ في الاعتبار خلفية الإرث الاستعماري والقيود الهيكلية التي تعيق المصالحة.

- **القيادة المحلية والتعليم المشترك بين الثقافات:** يجب أن تكون أصوات مجتمعات السكان الأصليين والمجتمعات المنحدرة من أصول أفريقية في صلب عملية العدالة الانتقالية. إدماج القادة المحليين في تصميم السياسات وتنفيذها لضمان توافق البرامج مع الاحتياجات والتوقعات المحددة لمجتمعاتهم.

- **توقعات المصالحة:** إجراء حوار وطني لتوضيح وتعريف المصالحة ونطاقها وحدودها لضمان وجود توقعات موحدة وواقعية من العملية.

المجتمع المدني والجهات الدولية الفاعلة:

- **تطوير نماذج تمويل مستدامة ومرنة:** تطوير نماذج تمويل توفر الدعم الطويل الأجل لمنظمات المجتمع المدني التي تقودها النساء، مما يسمح باستمرار وتوسيع نطاق البرامج الناجحة وتخصيص الموارد بطرق تستجيب للسياق والاحتياجات المتغيرة.

- **المشاركة الهادفة والمتنوعة:** ضمان مشاركة مجموعة متنوعة من مجموعات النساء - بما في ذلك المقاتلات السابقات، والضحايا، ومجموعات السكان الأصليين - في جميع جوانب إحلال السلام، من نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج إلى حقوق الأراضي والفرص الاقتصادية والعدالة الانتقالية.

- **بناء قدرات المنظمات الشعبية:** إن تخصيص الموارد من شأنه أن يعزز قدرة المجموعات المهمشة والمنظمات الشعبية على الاستجابة للاحتياجات المجتمعية الخاصة بالكفاءة الثقافية والمعرفة المحلية. وينبغي توفير التمويل للمنظمات الأصغر حجماً والأقل رسمية وضمانه لقضايا النوع الاجتماعي طوال عملية تنفيذ السلام.

- **برامج النوع الاجتماعي المتقاطعة والشاملة:** تجنب النهج الذي يركز على قضية واحدة في المناصرة القائمة على النوع الاجتماعي، والذي قد يؤدي إلى إدامة التسلسل الهرمي الاجتماعي والسياسي القائم. التركيز على العنف الذي تديمه هياكل القمع المترابطة التي تعاني منها النساء والمجموعات المهمشة.

- **التأثيرات الاستعمارية على العدالة الانتقالية:** يجب على الأبحاث التي تسعى إلى معالجة الاستعمار التاريخي أن تتبنى نهجًا منهجيًا مناهضًا للاستعمار وأن تتعاون مع المجتمعات الأصلية والمنحدرة من أصل أفريقي.

كوردستان-العراق

حقوق الصورة: ليفاي مير كلانسي على انسبلاش

يكشف البحث الذي أجراه المركز في كردستان العراق عن العوائق التي تحول دون تقدم المرأة بسبب الفشل في الأنظمة السياسية والقانونية، والنظام الأبوي المتجذر، وردود الفعل العنيفة حول الجنسانية، بما في ذلك مستويات عالية من المضايقات ضد ناشطات حقوق المرأة. كما توضح هذه المشاريع عدم التوافق بين السياسات الدولية والواقع المحلي من حيث الخطاب والممارسة المتعلقة بإدارة السكان النازحين، وتسلط الضوء على المساهمات التي يقدمها المهاجرون العائدون إلى البلاد من أجل السلام والتنمية والمساواة بين الجنسين وسوق العمل.

التوصيات

حكومة إقليم كوردستان -العراق

- **إشراك الرجال وتحدي الأعراف الابوية:** زيادة التمويل والموارد للمبادرات المحلية التي تركز على إشراك الرجال، وخاصة فيما يتعلق بمن هم في مناصب السلطة، لتحدي الأعراف الأبوية ومقاومة ردود الفعل العنيفة المتزايدة بين الجنسين.
- **سياسات قابلة للتطبيق ومستدامة للعائدين:** وضع سياسات مستدامة وقابلة للتطبيق بهدف تشجيع الرجال والنساء ذوي المهارات العالية على العودة إلى كوردستان والمساهمة في التنمية الاقتصادية والسلام.
- **التعامل مع الشتات:** إنشاء إدارة شؤون الشتات للتعامل مع رأس المال البشري والثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشتات الكردي والاستفادة منه؛ وتحديد أدلة على نقص العمالة، وبناء شبكات من العائدين المحتملين وتقييم مساهمتهم المحتملة في التنمية المستدامة.
- **التركيز على حقوق ومساهمات النساء العائدات:** العمل مع الشركاء غير الحكوميين لوضع وتنفيذ سياسات لتطوير سياسات إيجابية للنساء والاستفادة من مهارات النساء العائدات.

الجهات الدولية الفاعلة:

- **تنفيذ سياسات شاملة للنوع الاجتماعي:** العمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية والمحلية لوضع وتنفيذ سياسات النزوح التي تراعي الاحتياجات والتحديات الخاصة بالنوع الاجتماعي، مع التركيز على تمكين النساء والفتيات النازحات واكتساب المهارات.
- **التدريب على مراعاة الفوارق بين الجنسين في مجال التهجير القسري:** دعم وتيسير برامج التدريب على المستويين الوطني والمحلي لضمان فهم عميق لقضايا النوع الاجتماعي في سياقات النزوح، والمساعدة في إنشاء نظم دعم أكثر فعالية.

المجتمعات المحلية والمعلمين:

- **الحلول التي يقودها المجتمع:** تمكين القادة والمعلمين المحليين من قيادة المناقشات حول معايير النوع الاجتماعي وإنشاء استجابات يقودها المجتمع لمعالجة هذه القضايا بشكل فعال.
- **التعليم كأداة للتغيير:** دمج التعليم الشامل للمساواة بين الجنسين في المناهج الدراسية في المدارس والمساجد وغيرها من منصات التعلم. والتركيز على إشراك الأجيال الشابة في تشكيل المعايير المجتمعية المستقبلية وإشراك الرجال لتسليط الضوء على الدور الإيجابي الذي يمكنهم القيام به كحلفاء للمساواة بين الجنسين داخل المجتمع.
- **النهج القائم على الفنون:** تنفيذ أساليب إبداعية ومبنية على الفنون في البيئات التعليمية لتعزيز التعاطف وتحدي معايير الجنسانية الراسخة وتعزيز إعادة تقييم الهويات الجنسية.

وسائل الإعلام والممولين والجمهور العام:

- **نهج منسق متعدد الأطراف:** تنسيق الاستجابات من جانب الحكومة، وقطاع المنظمات غير الحكومية، والممولين والمانحين، ووسائل الإعلام والمجتمع الأوسع لتحقيق المساواة بين الجنسين.

لبنان

حقوق الصورة: رضوان سكيكي على انسبلاش

تشير المشاريع الخاصة بلبنان أن الأزمات الثلاث التي شهدتها البلاد مؤخرًا (الركود الاقتصادي وانفجار مرفأ بيروت وجائحة كوفيد -19) ضاعفت من نبذ ومضايقة وتمييز الأشخاص من مختلف الفئات الاجتماعية والنوع الاجتماعي، ولا سيما اللاجئين السوريين غير المسجلين، ولاحظت ندرة الدعم النفسي والاجتماعي لهذه المجتمعات.

التوصيات

حكومة لبنان:

- **إلغاء القوانين التمييزية وتعزيز الحماية القانونية:** تجرم المادة 534 من قانون العقوبات الأفعال الجنسية المثلية. وينبغي إلغاء هذه المادة وغيرها من القوانين التي تجرم العاملين بالجنس.
- **تعزيز الحماية القانونية للنساء المهاجرات:** ينبغي على الحكومة اللبنانية سنّ وإنفاذ قوانين تحمي النساء المهاجرات في المجالين العام والخاص، وتوفر لهن الأمن والعدالة.

صانعو السياسات والمنظمات غير الحكومية اللبنانية:

- **اعتماد نهج متعدد الجوانب:** يجب على صانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية اللبنانية تبني منظور متعدد الجوانب لفهم تعقيدات هويات المثليين والمثليات ومزدوجي الميول الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية ومزدوجي الجنس، لوضع سياسات وخدمات دعم تلبي احتياجاتهم الخاصة.
- **دعم النشاط العابر للحدود الوطنية:** تشجيع وتيسير النشاط العابر للحدود الوطنية والتعاون بين المنظمات المعنية بالمساواة بين الجنسين والمثليين ومزدوجي الميول الجنسي ومغايري الهوية الجنسانية في جميع أنحاء المنطقة لتعزيز مرونة وفعالية حركة المساواة بين الجنسين ومزدوجي الميول الجنسي ومغايري الهوية **الجنسانية في داخل لبنان وخارجه.**
- **زيادة التمويل المستدام:** يحتاج لبنان على وجه السرعة إلى زيادة التمويل المستدام للخدمات التي تركز على النوع الاجتماعي والجنسي والجنسانية، لا سيما في مجال الصحة النفسية والدعم النفسي والاجتماعي.

الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية:

- **إصلاح نظام الكفالة:** يجب على الحكومة اللبنانية، بدعم من الهيئات الدولية، إصلاح نظام الكفالة بشكل عاجل لحماية حقوق عاملات المنازل.
- **تعزيز حقوق المهاجرات وسلامتهن:** ينبغي تنفيذ نهج منسق يشمل الحكومة اللبنانية والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الدولية لخلق بيئة أكثر شمولاً وأماناً ودعماً للمهاجرات.
- **دعم البرامج التي تركز على المهاجرين:** ينبغي للحكومة اللبنانية أن تتعاون مع المنظمات غير الحكومية في البرامج التي توفر التدريب المهني والمساعدة القانونية والدعم الاجتماعي للمجتمعات المهاجرة.

حكومات بلدان منشأ للعمال المهاجرين:

- **اتفاقيات الهجرة الثنائية:** إن حكومات بلدان المنشأ للعمال المهاجرين مدعوة إلى اتخاذ الإجراءات والتفاوض على اتفاقيات ثنائية مع الحكومة اللبنانية لتوفير ظروف أكثر عدالة لمواطنيها المهاجرين.

سيراليون

مصدر الصورة: مشروع سياسات الأراضي والنوع الاجتماعي والنظم القانونية التعددية

يُظهر التركيز على العدالة في مجال الأراضي في سيراليون أن الفقر هو العامل الرئيسي الذي يحد من إمكانية الحصول على الأراضي، يليه كون الشخص مهاجرًا أو غير محلي في مجتمع محلي. ويؤثر ذلك بشكل غير متسق على النساء اللاتي يواجهن معايير أبوية ثقافية تقيد حقوقهن في حيازة الأراضي. وعلاوة على ذلك، تستغل الشركات الفاعلة تحرير الاقتصاد السيراليوني لحرمان المرأة من الحصول على الأراضي وتجريدها من ملكيتها. ويجري إعطاء الأولوية للتنمية الاقتصادية على العدالة الاجتماعية وتمكين المرأة، مما يعرقل الجهود الرامية إلى إقامة عدالة بين الجنسين طويلة الأجل وسلام شامل.

التوصيات

حكومة سيراليون:

- **إصلاح السياسات وتنفيذها:** يجب تعزيز الإصلاح القانوني والسياساتي وتنفيذه بالكامل بالشكل الذي يضمن المساواة في ملكية الأرض وإمكانية حصول المرأة على الأرض.
- **سياسة الأراضي والشمولية:** مراجعة وتحديث سياسة الأراضي الحالية لدمج الأحكام التقدمية الواردة في قانون اللجنة الوطنية للأراضي (2022) وقانون الحقوق العرفية للأراضي (2022). وينبغي أن يترافق ذلك مع وضع قانون شامل للأراضي.
- **حقوق المرأة ومصالح الشركات:** حماية حقوق المرأة عندما تتعارض مع مصالح الشركات في الأراضي. ويشمل ذلك سد الثغرات القانونية التي تسمح بالمساس بحقوق المرأة، بما في ذلك حقوقها في الأراضي، باسم التنمية.
- **المجتمع المدني والمنظمات المحلية:** دعم المجتمع المدني والمنظمات المحلية العاملة على الأرض بما في ذلك من خلال التمويل والمشاركة.

السلطات التقليدية:

- **القانون العرفي والمساواة بين الجنسين:** ينبغي إصلاح مؤسسة الزعامة القبلية، مع التركيز على التمثيل المتساوي ومشاركة المرأة في عملية صنع القرار في المشيخة، بما في ذلك في اللجان التي أنشئت لإدارة الأراضي وموارد الأراضي.

منظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية:

- **العدالة في مجال الأراضي والجهات الفاعلة غير الحكومية:** ينبغي تعزيز المساعدة شبه القانونية ومساعدة النساء في حل المنازعات حتى يتسنى للمرأة أن تكون ممثلة تمثيلاً عادلاً في صفقات الأراضي وأن تتمكن من الوصول إلى العدالة عندما تنتهك حقوقها. كما ينبغي إعطاء الأولوية للتعليم وتبادل المعلومات حول القوانين والسياسات الجديدة.

سيريلانكا

مصدر الصورة: فريدريك أوهلاندر على انسبلاش

وتركز البحوث المتعلقة بسريلانكا على قضايا العدالة والأراضي والهجرة. ووجدت المشاريع أن هناك أوجه قصور كبيرة في تحقيق العدالة لأسر المختفين وللناجين من ضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، فضلاً عن وجود قصور منهجي عام في وصول النساء إلى العدالة. وفيما يتعلق بالأراضي، تُظهر أبحاث المركز أن ملكية المرأة للأراضي تتأثر بغياب قانون موحد للحقوق في الأراضي، والتعقيدات في القوانين العرفية والأعراف العرقية والدينية والثقافية وتأثير الحرب. وتواجه النازحات داخلياً في سريلانكا فرصاً محدودة في الحصول على الفرص الاقتصادية وفرص كسب الرزق ولا يستطعن تلبية احتياجات الرعاية الصحية الأساسية، كما تواجه المهاجرات العائدات تمييزاً وتحديات كبيرة.

التوصيات

حكومة سيريلانكا:

- **العدالة للمختفين:** أولوية قضايا الاختفاء والتحقيق في ما حدث في هذه الحالات لاستعادة الثقة في مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.
- **سكان وتعويض النازحين داخلياً:** زيادة منح الأراضي والمساكن الحالية للنازحين داخلياً بما يتماشى مع التضخم. مواصلة العمل على توثيق تجارب النازحين داخلياً وتوسيع نطاقه للاسترشاد بها في سياسات الحماية والمساعدة في إعادة التوطين والاستقرار.
- **تحقيق العدالة لضحايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات:** إدراج تعريف قانوني للعنف الجنسي المرتبط بالنزاع في القانون الموضوعي. مراجعة المعايير القانونية المتعلقة بالموافقة والإثبات في قضايا العنف الجنسي المرتبط بالنزاعات، والاعتراف بتأثير الصدمة النفسية على إفادات الشهود. ضمان حقوق المشاركة للضحايا في المحكمة.
- **دعم الضحايا-الناجيات في مجال العنف الجنسي:** إنشاء تدريب إلزامي ورصين لضباط الشرطة والموظفين الطبيين القضائيين في قضايا العنف الجنسي والصدمات النفسية لضمان مراعاة الفوارق بين الجنسين وحماية كرامة وحقوق الضحايا-الناجيات.
- **ينبغي تعديل المزيد من القوانين القائمة وتنفيذها على نحو سليم للسماح للمرأة بالحصول على قدر أكبر من الأراضي والتحكم الكامل فيها:** يجب على المسؤولين الحكوميين ضمان احترام التعديلات الأخيرة على القوانين (أي قانون تطوير الأراضي) في الممارسة العملية وإعطاء المرأة مساحة أكبر لاتخاذ القرار في مسائل استخدام الأراضي.
- **تشجيع الهجرة العائدة:** وضع وتنفيذ سياسات لجذب وإدماج العائدين من ذوي المهارات العالية، مع الاعتراف بقدرتهم على المساهمة في التنمية الاقتصادية والسلام.
- **الحوار المتكامل من أجل السلام والاستقرار الاقتصادي في المستقبل:** إدماج المناقشات حول الهوية والثقافة في حوارات السلام والاستقرار الاقتصادي. وتوفر الممارسات والبحوث القائمة على الفنون رؤى فريدة من نوعها يمكن أن توجه عملية صنع السياسات.

المجتمع الدولي:

- **السياسات الشاملة للجنسين:** دعم تطوير وتنفيذ وتعميم السياسات الشاملة للجنسين من المستوى الدولي إلى المستوى المحلي.
- **تمركز النساء المهمشة في صلب سياسة النوع الاجتماعي:** يجب إعادة تركيز السياسات الحالية التي تهدف إلى إدماج المرأة بشكل أفضل في أنظمة السلطة بحيث تركز على المجتمعات المهمشة وتعالج القضايا المنهجية التي تعرض هذه المجتمعات للأذى والعنف.
- **مساءلة مكتب الأشخاص المفقودين:** من الضروري أن تدعم الجهات الفاعلة الدولية جهود عائلات المفقودين وتواصل الضغط على الدولة السريلانكية للتحقيق في حالات الأشخاص الذين اختفوا قسراً والمفقودين من خلال مكتب الأشخاص المفقودين.
- **الادماج الدولي للجاليات السريلانكية في الشتات:** إشراك وتعبئة الخبراء داخل الشتات، مع التركيز على العدالة بين الجنسين والسلام الشامل.
- **دعم المنهجيات التشاركية والقائمة على الفنون:** الاعتراف بمنهجيات البحث القائمة على الفنون ودعمها مالياً لمساهماتها الفريدة في جمع البيانات والتعلم والنشر.

اوغندا

مصدر الصورة: إيتوق روبومورا على أونسبلاش

تقدم المشاريع التي تعمل على أوغندا مجموعة واسعة من النتائج حول تجربة البلاد في مرحلة ما بعد النزاع. لا تزال المقاتلات السابقات و"السكان المترحلون" و"العوائل المؤقتة" من الجنود والنساء العائدات وأطفالهن يواجهن تهميشاً شديداً، مما يؤدي إلى الوصم والصعوبات الاقتصادية والتحديات الاجتماعية. يخلق نظام الملكية الأبوية للأراضي تحديات كبيرة لجميع النساء، ولا سيما المقاتلات السابقات وأطفالهن، مما يؤدي إلى نزاعات حول حقوق ملكية الأراضي وانعدام الأمن. وتواجه المقاتلات السابقات عدم كفاية الدعم الصحي طويل الأجل والإهمال في برامج إعادة الإدماج، مما يؤثر على إعادة إدماجهن بنجاح في المجتمع. وقد أدت النزاعات الممتدة وحالات النزوح إلى تعطيل العلاقات الحميمة ونظم القرابة والممارسات التقليدية بشكل كبير، مما أدى إلى صراعات بين الأجيال ومشاكل صحية نفسية حادة لدى السكان المتضررين.

التوصيات

الحكومة وصانعو السياسات:

- **مشاركة الحكومة ودعمها:** الانخراط المستمر وتقديم الدعم القوي للمجتمعات المهمشة والسكان المرتحلين، بما في ذلك النساء العائدات والأطفال المولودين في النزاع، لمعالجة قضايا الوصم والعنف والاندماج الاجتماعي.
- **تبسيط الإجراءات القانونية:** تبسيط عمليات التوثيق القانوني للأشخاص الذين يفتقرون إلى معلومات عن الوالدين أو مكان الولادة، مما يتيح الوصول بشكل أفضل إلى الخدمات الحكومية والحقوق القانونية، لا سيما بالنسبة للأطفال المولودين في الأسر.
- **إصلاح الأراضي والثقة المجتمعية:** معالجة النزاعات على الأراضي والتحديات الناجمة عن تسويق الأراضي من خلال تعزيز الثقة المجتمعية، وتسهيل تكييف النظم التقليدية للأراضي والقرابة، وضمان الوصول العادل إلى الأراضي للجميع، وخاصة النساء والأطفال المتضررين من النزاع.
- **استراتيجيات النشر العسكري وسياساته:** إعادة تعريف الاستراتيجيات العسكرية لتؤكد على حل النزاعات السلمية وتحد من مدة وتواتر النشر لمنع تشكيل العائلات المؤقتة وتحسين رفاهية الجندي.

المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية:

- **دور الجهات الفاعلة الدولية:** العمل بنشاط مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة لمكافحة الوصم والتمييز ضد الأشخاص الذين كانوا مرتبطين سابقًا بالجماعات المسلحة، مع التركيز على الاحتياجات والسياقات المحددة للسكان المتضررين.

المجتمعات والمؤسسات الثقافية:

- **إعطاء الأولوية للهوية الاجتماعية لما بعد الحرب:** تطوير برامج لدعم الترابط الاجتماعي وتشجيع الحوار بين الأجيال وتعزيز الهوية الجماعية داخل المجتمعات.

قطاعات الإعلام والاتصالات:

- **التوعية المجتمعية الفعالة:** الاستفادة من الإذاعة وغيرها من وسائل الإعلام كأدوات للتوعية المجتمعية والنقاش العام، لا سيما في المناطق الريفية المتأثرة بالحرب، لرأب الصدع وتوسيع نطاق الأصوات المهمشة عبر مختلف الخطوط الديموغرافية.

الرعاية الصحية والخدمات الاجتماعية:

- **برامج الصحة طويلة الأجل وإعادة الإدماج:** وضع وتنفيذ برامج شاملة ومتعمدة لإعادة الإدماج تعالج الآثار الجسدية والعقلية والاجتماعية طويلة الأجل للنزاع على المقاتلين السابقين.

قم بزيارة www.TheGenderHub.com
لقراءة التقرير الكامل.

GENDER
JUSTICE &
SECURITY
A GCRF HUB
UK Research
and Innovation